

سباق أميركي - أوروبي لتوفير المعادن النادرة بعيدا عن الصين

واشنطن تتحرك لاستخراج المعادن الحرجة والمفوضية الأوروبية تعيد ترتيب الأولويات



امتلاك المعادن النفيسة على رأس الأولويات

مماثلة لأشباه الموصلات، ستكون جزءاً من الحياة اليومية لكل منا". وكانت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي واليابان قد رفعت خلال العام 2012 شكوى رسمية إلى منظمة التجارة العالمية ضد الصين بسبب القيود التي تفرضها بكين على صادراتها من المعادن النادرة بدافع حماية البيئة.

وقالت الولايات المتحدة حينها إن تقيد الصادرات الصينية من هذه الأتربة قد دفع الأسعار إلى الارتفاع. كما تؤدي أي قيود إضافية تفرضها بكين على صادراتها إلى المزيد من الارتفاع في الأسعار العالمية.

ويقول الغرب إن هذه القيود تعطي للصناعات الصينية أفضلية في الأسواق تمثل انتهاكا لمعايير المنافسة التي وضعتها منظمة التجارة.

الحاجات إلى المغناطيسيات بحلول 2030 يمكن أن يكون مصدرها القارة، مقابل صفر عمليا اليوم" بفضل إعادة التدوير، إذا ما نفذت المشاريع المطروحة حاليا. ويصاف هذا التصميم على تسريع معالجة هذه الملفات في وقت يواجه العالم نقصا في أشباه الموصلات، العناصر الأساسية لكل منتج يحتوي على مكونات إلكترونية، من أجهزة الكمبيوتر إلى السيارات، ومعظمها تصنع في آسيا.

وقال المتحدث باسم "إم.بي. ماتيريالز" في تصريحات صحافية إن "هذه الأزمة أدت إلى إعادة النظر في سلسلات الإنتاج ونقاط الضعف" لدى الصناعيين، مؤكدا أن عدة مجموعات أوروبية متخصصة في طاقة الرياح والسيارات على تواصل حاليا مع الشركة.

وتابع "في ظرف خمس سنوات، ستكتسب المغناطيسيات الدائمة أهمية

أما من الجانب الأوروبي، فستعرض "خطة عمل" على المفوضية "في الأيام المقبلة" تحدد أولويات القارة العجوز، وفق ما أفاد بيرند شافر رئيس كونسورسيوم "إي.آي.تي.روو ماتيريالز" الذي يعمل على مواكبة مشاريع في هذا القطاع.

وقال اختصاصي البطاريات والسيارات الكهربائية لحساب شركة روسكيل للاستشارات في لندن ديفيد ميريمان "أوروبا لا تملك ثروات من المعادن، ومن المتوقع بالتالي أن تعتمد على واردات المواد الخام أو شبه المكررة، على أن تتحول إلى مركز تكرير أو إعادة تدوير".

وإن كانت الصين ستحتفظ حتما بموقعها المهيمن لفترة طويلة، إلا أن الطموحات لمنافستها متوافرة. وقال بيرند شافر إن "20" إلى "30" في المئة من

النادرة الأميركية التي تعتبر "من الأعلى في العالم" إذ تبلغ 7 في المئة مقابل 1.0 في المئة إلى 4 في المئة فقط في باقي العالم، بحسب أرقامها.

أما على صعيد التكرير، فهي تعزّم الشروع في عملية "فصل" العناصر، إذ تتألف الصخرة من مجموعة من الأتربة النادرة التي يتعين الفصل بينها بواسطة عملية كيميائية، ثم صنع مغناطيسياتها بنفسها عام 2025، ما يرسخ الانتقال من مرحلة الفصل إلى منتج يمكن استخدامه مباشرة في الصناعة، وهما مرحلتان من الإنتاج تتولاهما الصين حاليا.

كما تظهر مشاريع أخرى، ولاسيما مع مجموعة ليناس الأسترالية التي فازت بعدة عقود في الولايات المتحدة من ضمنها عقد لإقامة مصنع تكرير في تكساس مخصص للصناعات العسكرية، بدعم من البنتاغون.

تزايد مخاوف الغرب في ظل التوترات الاقتصادية مع الصين من إقدام بكين على منع الولايات المتحدة وأوروبا من الوصول إلى الأتربة النادرة الضرورية لصنع السيارات الكهربائية في ظل زخم التكنولوجيا الخضراء، ما دفع إلى سباق عالمي لتوفير المواد الأولية الإستراتيجية بعيدا عن الصين والتدقيق في نقاط الضعف.

واستقدمت الولايات المتحدة 80 في المئة من وارداتها من الأتربة النادرة عام 2019 من الصين، بحسب أرقام هيئة المسح الجيولوجي الأميركي. كما أن الاتحاد الأوروبي يستورد 98 في المئة من حاجاته من الصين، وفق ما جاء في تقرير للمفوضية الأوروبية صدر في سبتمبر 2020.

وهذا ما يعتبر بمثابة إشارة إنذار في ظل عملية التحول في مجال الطاقة الجارية.

وأوضحت الباحثة في المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية في واشنطن جين ناكوان أن "النمو المتزايد المرتقب في الطلب على المعادن التي تمت إلى التكنولوجيا الخضراء يشكل ضغطا عليهم، إذ يتحتم عليهم التدقيق في نقاط ضعفهم والتحرك"، سواء بالنسبة إلى الأتربة النادرة أو غيرها من المواد الأولية الإستراتيجية.

وعلى إثر إصدار الرئيس الأميركي جو بايدن مرسوما في فبراير يدعو إلى مراجعة دقيقة لشبكات التمدد بالمواد "الأساسية"، أقر مجلس الشيوخ الثلاثاء نصا يركز على أهمية استخراج المعادن "الحرجة".

وأكدت المديرية المساعدة للمجلس الوطني الاقتصادي سميرة فاضلي الثلاثاء أن واشنطن تعزّم "زيادة الإنتاج والتكرير"، ذاكرة بصورة خاصة المعادن النادرة والليثيوم.

وتتركز آمال واشنطن على منجم ماونت باس في ولاية كاليفورنيا. وبعدما كانت الولايات المتحدة من كبار منتجي هذا القطاع في العالم، تراجع موقعها بمواجهة صعود الصين التي خصصت دعما هائلا لصناعتها، وفي ظل التنظيمات البيئية التي فرضت على أنشطة التعدين.

وأعدت شركة "إم.بي. ماتيريالز" تنشيط القطاع في 2017 وطموحها أن تجسد الدور الأميركي المتجدد فيه، مسلطة الضوء على نسبة تركيز الأتربة

نيويورك - تسود سيناريوهات خطيرة داخل الأوساط الغربية مع التوترات الاقتصادية والجيوسياسية حول إمكانية عمده الصين مستقبلا إلى منع الولايات المتحدة وأوروبا من الوصول إلى معادن أساسية لصنع السيارات الكهربائية والتوربينات الهوائية والطائرات المسيّرة، وهي معادن يتم إنتاجها بغالبيتها الساحقة على أراضيها.

في وقت تكثر نقاط التوتر الاقتصادية والجيوسياسية بين القوى الثلاث، وتحرض واشنطن وبروكسل على تقادي مثل هذا السيناريو من خلال إعادة غزو سوق "المعادن الأرضية النادرة"، تلك الأتربة المعدنية السبع عشرة التي تتميز بخصائص فريدة والتي يجري حاليا القسم الأكبر من عمليات استخراجها من الأرض وتكريرها في الصين.



ديفيد ميريمان

أوروبا لا تملك ثروات

من المعادن ومن

المتوقع أن تستورد



سميرة فاضلي

واشنطن تعزّم زيادة

الإنتاج والتكرير خاصة

المعادن النادرة

بعض هذه الأتربة النادرة مثل النيوديميوم والبراسيوديميوم والديسبروسيوم أساسية في صنع المغناطيسيات المستخدمة في صناعات المستقبل مثل قطاعي طاقة الرياح والسيارات الكهربائية.

كما أن بعض الأخر لديه استخدامات تقليدية أكثر، مثل السيريوم المستخدم لتلميع الزجاج والالانغام المستخدم في المحولات الحفازة للسيارات والعدسات البصرية. كما تستخدم الأتربة النادرة في صنع الهوائيات الذكية وشاشات الكمبيوترات وعدسات التلسكوب.

الليرة اللبنانية تتهاوى مع تصاعد الانهيار المالي

وقمة خلاف بين رئيس الوزراء المكلف سعد الحريري والرئيس ميشال عون بشأن اختيار الوزراء منذ تكليفه في أكتوبر. والحكومة السابقة مستمرة حكومة تسبير أعمال عقب استقلالها إثر انفجار ميناء بيروت في الرابع من أغسطس الماضي.

ووعد مصرف لبنان المركزي المودعين، الذين حبل بينهم وبين حساباتهم منذ الماضي، بإمكانية سحب ما يصل إلى 400 دولار شهريا وما يوازيها بالليرة اللبنانية بسعر قريب من سعر السوق. لكن صندوق النقد الدولي انتقد الخميس مقترح السحب من الودائع

الدولارية وقانون ضبط رأس المال في لبنان الذي لم يقره البرلمان بعد، قائلا إنه لن يكون لأي منهما مغزى إلا في إطار إصلاحات أوسع نطاقا.

متعاملون يؤكدون تداول الليرة في السوق عند حوالي 15 ألفا و150 ليرة للدولار

وقال جاري رايس المتحدث باسم الصندوق في إفادة صحافية "إنه ليس واضحا بالنسبة إلى صندوق النقد الدولي كيف سيمول السحب من الودائع نظرا للترجع الحاد في النقد الأجنبي في لبنان خلال السنوات القليلة الماضية". وفي الوقت نفسه قال إن هناك أيضا "خطرا بالغا" أن يزيد التداول من العملة المحلية من جديد عما وصفها بالاستويات المرتفعة فعلا.

بيروت - هوت العملة اللبنانية لتتزل عن مستوى مهم وتسجل سعرا متدنيا جديدا مقابل الدولار الأحد، مع استمرار الانهيار المالي والأزمة السياسية في البلاد.

وقال متعاملون في السوق إنه يجري تداول الليرة اللبنانية عند حوالي 15 ألفا و150 ليرة للدولار، لتفقد نحو 90 في المئة من قيمتها أواخر 2019، حين اندلعت الأزمة المالية والاقتصادية. ويكابد لبنان انهيارا اقتصاديا عنيفا يهدد استقراره. ووصف البنك الدولي الأزمة بأنها أعمق كساد في التاريخ الحديث.

وكانت المرة السابقة التي هوت فيها الليرة إلى 15 ألفا مقابل الدولار في مارس، واندلعت حينها احتجاجات في شوارع لبنان لأكثر من أسبوع وسدت الطرق بالإطارات المحترقة. ويستنفد الاحتياطي الأجنبي الذي يستخدم في برنامج دعم السلع الأساسية مثل الوقود والأدوية والقمح، وقد تفاقم نقص السلع عموما في الأسابيع الأخيرة.

وترفض بعض المستشفيات إجراء الجراحات غير الضرورية وتقتصر على الحالات الطارئة لترشيد استخدام ما تبقى من إمدادات طبية. ونظمت معظم الصيدليات إضرابا ليومين هذا الأسبوع بسبب نفاد العقاقير بينما تثير ساعات الانتظار في صفوف للترزود بالبنزين غضب سائقي السيارات مما أدى إلى وقوع مشاجرات. ويتزامن الانهيار الاقتصادي مع خلافات بين المؤسسة بشأن تشكيل حكومة جديدة.

عمل جديدة والحفاظ على الوظائف القائمة.

وأكد أبونجمة على ضرورة أن تتولى وزارة العمل، تقديم خدمات التوجيه والإرشاد المهني للباحثين عن العمل، وتحسين بيئة العمل وفق المعايير الدولية لتكون جاذبة للأردنيين، وتوجيه الباحثين عن العمل لاختيار التخصصات الملائمة لاحتياجات السوق، وتمكينهم من اكتساب المهارات اللازمة والتشبيك مع أصحاب العمل لإشغال الفرص المتاحة، وتطوير منظومة التدريب والتعليم المهني والتقني، وإعطاء دور رئيسي للقطاع الخاص في وضع وتنفيذ برامجها.



حسين شريم

علينا لملامة التعليم مع

احتياجات سوق العمل

والتطور التكنولوجي

وأشار أبونجمة إلى ضرورة أن تتولى وزارة العمل عملية التنسيق في ما بينها لتضمن توحيد جهودها جميعها لتنفيذ مسؤوليات كل منها وفق ما تنص عليه الإستراتيجيات الوطنية ذات العلاقة، خاصة الإستراتيجية الوطنية للتشغيل وإستراتيجية تنمية الموارد البشرية.

ولفت إلى ضرورة توجيه الباحثين عن العمل لاختيار التخصصات الملائمة لاحتياجات السوق وتمكينهم من اكتساب المهارات اللازمة لدخول سوق العمل والاستقرار فيه، وتطوير منظومة التدريب والتعليم المهني والتقني وإعطاء دور رئيسي للقطاع الخاص في وضع برامجها وتنفيذها بتمويل حكومي سخى.

مطالب أردنية بإيجاد حلول جذرية للبطالة على قواعد الشراكة

وأكد على أهمية دعم إقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة، وتوفير التمويل اللازم لها لفئة الشباب، لافتا إلى أن مسؤولية توفير فرص العمل مسؤولية جماعية، ولا تقتصر على وزارة العمل فقط، داعيا إلى تنسيق جهود الوزارات والمؤسسات كافة ذات العلاقة. وبين أن الخروج من مشكلة البطالة يستدعي إيجاد حلول ابتكارية، من خلال التركيز على المشاريع التي تستغل أكبر عدد من الشباب، والقطاعات ذات الميزة النسبية، قطاع الخدمات وتكنولوجيا المعلومات.

وحول الوظائف المؤقتة التي أعلن عنها أخيرا، قال شريم إنها جزء من الحل وتسهم في زيادة النمو الاقتصادي لفترة معينة، ولذلك يجب وضع خطة إستراتيجية للتشغيل بمشاركة كل الأطراف، مع ضرورة أن تنبثق عنها خطط تنفيذية سنوية للوصول إلى معدلات بطالة مقبولة.

بدوره أكد مدير بيت العمال حمادة أبونجمة، على ضرورة الإسراع بإيجاد قاعدة بيانات شاملة ومحدثة لسوق العمل والتغيرات التي وقعت جراء جائحة فيروس كورونا لجهة من فقدوا وظائفهم والداخلين الجدد إلى سوق العمل كباحثين عن عمل.

وأشار إلى ضرورة أن تعكس هذه القاعدة بالأرقام الدقيقة والشاملة واقع فرص العمل والتشغيل، الممكن توفيرها لهذه الفئات بالتنسيق المباشر مع القطاعات الاقتصادية المختلفة، من خلال تشكيل لجان قطاعية تضع الحلول اللازمة لمشكلات كل قطاع وتنفذها بما يضمن تمكينها من استحداث فرص

في وضع برامجها وتنفيذها بتمويل حكومي، وتشجيع الشباب على البدء بمشاريع صغيرة وميكروية وعدم انتظار وظائف القطاع العام.

وقال رئيس غرفة تجارة الزرقاء حسين شريم، إن "حل مشكلة البطالة يستدعي إعادة النظر بمخرجات التعليم الجامعي، بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل والتطور التكنولوجي، إلى جانب تدريب العمالة المحلية من خلال القطاع الخاص، ليمتد إحلها بالمهن التي تعمل فيها العمالة الوافدة تدريجيا".

ودعا إلى تحفيز الاستثمار المحلي، عبر تضمين الموازنة العامة للدولة بندا للنقبات الرأسمالية لمشاريع جديدة، واستحداث قانون استثمار جديد، لجذب استثمارات جديدة، خاصة في المحافظات عالية البطالة.



فرص الشباب ضئيلة